الفصل الثانى عشر

obeikandl.com

❑ واقع المكتبات المدرسية فى مصر

obeikandl.com

الفصل الثانى عشر

واقع المكتبات المدرسية فى مصر

أدخل النظام التعليمى الحديث فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، وكانت المدارس تتبع ديوان الجهادية، وعندما ازداد عدد المدارس الحديثة أصدر محمد على أمرًا عاليًا عام ١٨٣٦م بتكوين مجلس عام للنظر فى تنظيم المدارس، وتطور هذا المجلس بعد ذلك إلى أن أصبح ديوانًا للمدارس، أى كوازارة خاصة بشئون التعليم، وحرص القائمون عليه على دراسة أحواله وتقديم التوصيات اللازمة لرفع شأنه. ومن هذا المنطلق تكونت لجنة أطلق عليها (**القومسيون**) عام ١٨٨٠م لدراسة أحوال التعليم فى مصر، وأصدرت نتيجة لعملها أول وثيقة تعليمية رسمية تصدر فى مصر تتناول أوجه القصور فى النظام التعليمى، والاقتراحات والتوصيات اللازمة للتغلب عليها.

ومن المثير للدهشة أن هذه اللجنة وضعت نصًا فى تقريرها يطالب بضرورة إنشاء مكتبات مدرسية لرفع مستوى المدرسين «**حيث العلوم آخذة فى التقدم من وقت لوقت، ومن الضرورى وقوف المدرسين على ما يطرأ عليها**».

حقيقة كان الهدف الذى نص عليه تقرير لجنة (**القومسيون**) توفير المصادر اللازمة لاطلاع المدرسين ورفع مستواهم العلمى، حتى يكونوا قادرين على استيعاب التقدم فى مجال العلوم التى يقومون بتدريبها. وعلى ذلك يمكن القول: بأن الخدمة المكتبية بدأت فى مصر بالتركيز على المدرسين دون غيرهم من أفراد المجتمع المدرسى. إلا أن أهداف المكتبة المدرسية، وأنماط خدماتها وأنشطتها

تجاوزت هذا الهدف المحدود، إلى أهداف أخرى تطلبتها المتغيرات السريعة المتلاحقة، التى أثرت فى المجتمع المصرى بكامله، وبالتالى على مسار التعليم ونظمه فى مصر، وأدت إلى التطوير المستمر فى السياسات والاستراتيجيات والخطط التعليمية، وإجراء التغييرات اللازمة فى البرامج والمناهج لمواكبة تغيرات وتحديات العصور المتعاقبة من ناحية، ولتنمية القوى البشرية اللازمة لقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة، وإكسابها القدرات والمهارات التى تمكنها من التعامل مع البشر والموارد والتكنولوجيا والمعلومات بنجاح وفعالية من ناحية أخرى.

وإذا استعرضنا بإيجاز شديد، نشأة المكتبات المدرسية بصورتها الحديثة فى مصر، نجد أن العام الدراسى ١٩٥٥/ ١٩٥٦م يمثل علامة بارزة فى تاريخها، عندما استشعرت السلطات التعليمية ضرورة تحويل المكتبات المدرسية إلى مكتبات نشطة تؤدى دورًا تعليميًا وتربويًا، فصدرت لائحة فى ٤ يناير ١٩٥٦م، تعدّ متطورة وكافية فى ذلك الوقت منذ ما يزيد على أربعين عامًا، تنظم أعمالها وتحدد إجراءاتها، وتضبط مقتنياتها، وتعين واجبات ومسئوليات القائمين عليها، ولأهمية هذه اللائحة اختير يوم صدورها كعيد للمكتبات المدرسية فى مصر، وما زال يحتفل به سنويًا حتى الآن.

ولم يقتصر الاعتراف بالمكتبات المدرسية، وضرورتها التعليمية والتربوية، وتأكيد وضعها داخل المجتمع المدرسى، كجزء لا يتجزأ منه، بل شمل التطوير والتحديث الهيكل التنظيمى لها، فأنشئ قسم لها، تحول بمرور الزمن إلى إدارة تتبع إدارة عامة، ثم أفرد لها إدارة عامة خاصة بها تتبع الإدارة المركزية (وكالة الوزارة) للخدمات التربوية ابتداء من عام ١٩٨٤م. كما تطورت أجهزة التوجيه والإشراف على المستوى المحلى بالمديريات والإدارات التعليمية.

ومن الحقائق الثابتة أن المكتبات المدرسية فى مصر تأتى فى مقدمة أنواع المكتبات المتوافرة فى مصر، ومن حيث العدد والانتشار، إذ يبلغ عددها (طبقًا لإحصاء العام الدراسى ٩٦/١٩٩٧م) ١٣٤١٩ مكتبة فى ٢٥٠٨٠ مدرسة.

وتقدم الخدمة المكتبية فى المدارس التى لا توجد بها مكتبات بسبب عدم وجود مكان مناسب لإنشاء مكتبة، عن طريق مكتبات الفصول التى يتم تزويدها بالكتب بصفة دورية من رصيد متكامل موجود بالمدرسة. أما من حيث الانتشار فلا يوجد نوع آخر من أنواع المكتبات ينتشر فى طول البلاد وعرضها، مثل: المكتبات المدرسية التى لا تكاد تخلو منها مدينة أو قرية فى مصر. ويعمل بهذه المكتبات قوة ضخمة من الإخصائيين المؤهلين يبلغ عددهم ٩٩٤٨ إخصائى مكتبات (إحصاء عام ١٩٩٧م) بخلاف العاملين فى حقل التوجيه والإشراف، والمدرسين المشرفين على الخدمة المكتبية بالمدارس التى لا يوجد بها إخصائيو مكتبات. ويعدّ هذا الإجراء إجراءً مؤقتًا حتى يمكن تغطية كل المدارس بالإخصائيين اللازمين طبقا لخطة وضعتها الوزارة.

أهداف المكتبات المدرسية فى مصر:

طبقًا لماحدث من تطور فى وضع المكتبات المدرسية، تطورت أيضًا أهدافها حتى تتواءم مع هذا التطوير، وتواكب الأهداف التعليمية والتربوية، ولا تتخلف عنها.

ومن الخصائص الأساسية التى يجب تأكيدها والتركيز عليها أن المكتبة المدرسية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأهداف التعليمية والتربوية للمدرسة التى تقدم إليها خدماتها. إذ إن الغرض الأساسى من وجودها هو مساعدة المدرسة على تحقيق رسالتها فى النواحى التعليمية والتربوية كافة. فهى تسمى فى كثير من الأحيان بمكتبة **(الغرض الواحد)**، وهو غرض تعليمى تربوى فى المقام الأول. حيث إنها توجد لخدمة المجتمع المدرسى ككل، وتعمل على دعم وتعميق الأهداف التعليمية والتربوية التى وضعتها السلطات التعليمية، ويتم تقويمها وقياس خدماتها وفقًا لفعاليتها فى تحقيق البرامج التعليمية والتربوية المحددة.

بيد أن المكتبات المدرسية فى مصر لم تحدد أهدافها تحديدًا واضحًا فى أول وثيقة رسمية تحدد كيانها **(لائحة المكتبات)**، وكل ما عرف عنها هو صدور هذه

اللائحة، وبعد مرور سنوات عديدة على صدورها وما تضمنه البند الأول من أن المكتبة المدرسية هى «**مجال النشاط الشخصى لكسب المعرفة بوسائلها المختلفة**»، ويعدّ هذا صياغة هلامية، أثرت كثيرًا على خدمات وأنشطة المكتبات المدرسية، حيث غاب أهم أهداف وجودها، وهو خدمة العملية التعليمية والتربوية بجميع جوانبها ومجالاتها وعناصرها. ولقد أثر ذلك لفترة طويلة، على وضعها داخل المدرسة، إذ بدأت وظلت نشاطًا خارجيًا للمواد الدراسية المقررة، ولم تتكامل معها وتصبح جزءًا لا يتجزأ من البرنامج التعليمى كما هو المفروض.

إلا أن هذا الوضع قد تغير تغيرًا إيجابيًا طوال السنوات السابقة، وتطور عمل المكتبة المدرسية، وصدرت بعض القرارات الوزارية والنشرات العامة التى تؤكد على الضرورة التربوية والتعليمية للمكتبة المدرسية، وأكدت وجودها داخل المدرسة باعتبارها جزء لا يتجزء من البرنامج التعليمى والتربوى.

وكان لصدور القرار الوزارى رقم (٧٨) بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٩٣م بشأن لائحة المكتبات المدرسية أثر كبير على تقدم المكتبات المدرسية. حيث تم تعريفها تعريفًا جامعًا مانعًا بأنها: أحد المقومات الأساسية للعملية التعليمية، وهى مجال النشاط الفردى والجماعى لاكتساب المعلومات، وتتولى وظائف الاختيار والاقتناء لأوعية البحوث والمراجع، والتنظيم الفنى لتلك الأوعية، ثم خدمة التلاميذ والطلاب وهيئة التدريس.

أما عن الأهداف المباشرة للمكتبة المدرسية، فنص عليها البند الثالث من هذه اللائحة على النحو التالى:

١ـ توفير مصادر المعلومات المختلفة (كتب ـ دوريات ـ مواد سمعية وبصرية ـ مصغرات فيلمية) اللازمة للدراسة والبحث والتثقيف والترفيه والهوايات.

٢ ـ خدمة المناهج والمقررات الدراسية حتى لا يصبح الكتاب المقرر هو المصدر الوحيد للمعلومات أمام التلميذ والمدرس.

٣ ـ تدريب التلاميذ على استخدام مصادر المكتبة وأدواتها وإمدادهم بالمهارات الأساسية لتكوين عادة القراءة السليمة والمثمرة.

٤ ـ الإسهام مع الفصل الدراسى فى ربط التلميذ ببيئته ووطنه والعالم الذى يعيش فيه، لتنمية القيم الاجتماعية والخلقية والدينية لديه.

٥ ـ الإسهام مع المكتبة العامة فى خدمة البيئة التى تقوم فيها المدرسة، وذلك بفتح أبوابها لأولياء الأمور وأهالى الحى للإفادة من مقتنياتها وخدماتها.

٦ ـ تأهيل التلميذ نفسيًا وعمليًا لاستخدام أنواع أخرى من المكتبات فى حياته الحالية والمستقبلية.

٧ ـ إكساب التلاميذ مهارات التعليم الذاتى الذى يؤدى إلى التعليم المستمر.

ولعل من المناسب القول: بأن هذه الأهداف مجتمعة تعدّ مناسبة تمامًا للخدمة المكتبية المدرسية. مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المرة هى الأولى التى تنص فيها وثيقة رسمية على هذه الأهداف، ومن ثمّ الاعتراف بها على نطاق واسع، والعمل على تحقيقها وفقًا للإمكانات المتوافرة بكل مدرسة.

ومن الطبيعى أن يتم تطوير هذه اللائحة بصفة دورية كل عدد من السنين، لمواكبة التغيرات الطارئة التى لا شك فى حدوثها فى المستقبل قياسًا على ما تم فى السنوات الماضية، وعلى ذلك فإن تطوير هذه الأهداف وتعميق أثرها، يعدّ أمرًا واردًا فى المستقبل.

التشريعات المكتبية:

حرص القائمون على المكتبات المدرسية على إصدار التشريعات المكتبية اللازمة لتقنين العمل، ووضع الضوابط التى تحكم العمل بها، للحفاظ على مسيرتها من ناحية، وتوفير أساس معين من القواعد التى تمثل أفضل الارتكازات للعاملين بها من ناحية أخرى.

ولا يتسع المجال هنا لتعداد جميع التشريعات التى صدرت للمكتبات المدرسية خلال فترة وجودها منذ صدور لائحتها الأولى عام ١٩٥٦م، حيث إن بعضها يلغى بعضها الآخر، ولكن يمكن التركيز على التشريعات الصادرة والتى ما زالت

سارية المفعول حتى الوقت الحاضر، ولقد حرصت الإدارة العامة للمكتبات على ضمها دفتى كتيب صدر عام ١٩٩٣م بعنوان: (التشريعات المكتبية التى تحكم العمل بالمكتبات المدرسية)، وضم التشريعات التالية:

١ ـ لائحة المكتبات المدرسية الصادرة بالقرار الوزارى رقم (٧٨) بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٩٣م:

ويمثل إصدار هذه اللائحة تقويمًا للجهود التى بذلها العاملون فى المكتبات المدرسية خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث برزت الحاجة إلى إصدار لائحة جديدة بدلاً من اللائحة الأولى الصادرة فى عام ١٩٥٦م، وبقيت سارية طوال سبعة وثلاثين عامًا، تطورت خلالها المكتبات المدرسية تطورًا ملحوظًا، وتأكد وجودها وفعاليتها داخل المجتمع المدرسى، وأصبحت هذه اللائحة لا تلبى احتياجات التطور، ولا تساير الزمن، وما يتبعه من تعديل فى الإجراءات الفنية والإدارية، بل تغير مفهوم الخدمة المكتبية ذاته.

ويمكن القول: إن هذه اللائحة الجديدة متوافقة تمامًا مع الاحتياجات والمتطلبات التى تقتضيها متطلبات العهد.

٢ ـ المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية المصرية:

وقد صدرت بالنشرة العامة رقم (٧) بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٩٠م، وهى أول معايير تصدر للمكتبات المدرسية فى الوطن العربى، بل يمكن القول بأنها المعايير الوحيدة المتواجدة على الساحة المكتبية عربيًا. وتشتمل هذه المعايير على الحد الأدنى من المتطلبات والاحتياجات الضرورية لإنشاء المكتبة المدرسية فى كل مرحلة تعليمية، بدءًا بالمكان وموقعه ومواصفاته، وحتى المجموعات المكتبية والخدمات التى تقوّم وكيفية قياسها وتقويمها.

٣ ـ القرار الوزارى رقم (٣٣٩) بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٩م، بشأن التعيين فى وظيفة إخصائى مكتبات مدرسية:

ولقد صدر هذا القرار لوضع الضوابط الكفيلة لتعيين إخصائيّى مكتبات

مدرسية على مستوى مناسب من الكفاءة والقدرات، فضلاً عن التأهيل التعليمى، طبقًا لمناسبة التخصص للعمل فى مجال المكتبات المدرسية.

الهيكل التنظيمى:

تشرف على المكتبات المدرسية الإدارة العامة للمكتبات التى بدأت من قسم صغير للمكتبات إلى مستوى إدارة عامة، عبر سلسلة طويلة من الارتقاء بها بدأت عام ١٩٥٦ حتى ١٩٨٥م، وهو عام صدور القرار الوزارى الخاص بتخصيص إدارة عامة للمكتبات بوزارة التربية والتعليم. ويمكن إيجاز هذا التطوير فيما يلى:

بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٢م، والقرار الوزارى رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢م بشأن المسئوليات واختصاصات أجهزة وزارة التربية والتعليم أسند الإشراف على قسم المكتبات إلى وكيل الوزارة المساعد للخدمات الداخلية، ثم إلى وكيل الوزارة للخدمات المركزية والعلاقات الخارجية بموجب القرار الوازرى رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦م. وعندما تغير مسمى الوكالة من الخدمات المركزية إلى (الخدمات التعليمية والعلاقات الخارجية) بالقرار الوزارى رقم (١٤) لسنة ١٩٦٩م، ظلت المكتبات المدرسية تابعه له.

ونتيجة للتطوير المستمر فى أجهزة الوزارة والهيكل التنظيمى لها، صدر القرار الوزارى رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٩م، بإنشاء إدارة عامة جديدة تضم المكتبات المدرسية ومكتبة الوزارة ومتحف التعليم أطلق عليها (الإدارة العامة للمكتبات والمتاحف)، ونقلت تبعيتها إلى وكيل الوزارة لشئون التخطيط بالقرار الوزارى رقم (١٧٣) لسنة ١٩٧٠م، ثم إلى قطاع التخطيط بالقرار الوزارى رقم (٢٠٤) لسنة ١٩٧٣م، ثم إلى وكيل الوزارة للتوجيه الفنى بالقرار الوزارى رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٤م.

ولم يستمر هذا الوضع طويلاً، إذ ألغيت الإدارة العامة للمكتبات والمتاحف، وضمت المكتبات المدرسية إلى الإدارة العامة للأنشطة التربوية، هى ومكتبة

الوزارة ومتحف التعليم، وأسند الإشراف عليها إلى قطاع العلاقات الخارجية والخدمات المركزية بموجب القرار الوزارى رقم (١٦٥) لسنة ١٩٧٥م.

وبعد صدور قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م أعيد تنظيم الوزارة بالقرار الوزارى رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٢م، وتحولت تبعية إدارة المكتبات المدرسية إلى الإدارة العامة للأنشطة التربوية إلى قطاع الخدمات التربوية. وفى عام ١٩٨٥م استحدثت إدارة عامة للمكتبات، تضم ثلاث إدارات، هى: المكتبات المدرسية، والمكتبات النوعية (المكتبات التابعة للوزارة من غير المكتبات المدرسية)، ومكتبة ديوان عام الوزارة وتتبع الإدارة المركزية للخدمات التربوية، بموجب القرار الوزارى رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٥م، وهو الوضع التنظيمى الحالى.

أما تنظيم إدارة المكتبات المدرسية، فقد اشتمل على ثلاثة أقسام، هى: قسم التخطيط والبحوث والمشروعات، وقسم الفحص والقوائم الببليوجرافية، وقسم المسابقات والمعارض.

ويبين الشكل التالى الهيكل التنظيمى للإدارة العامة للمكتبات بوزارة التربية والتعليم:

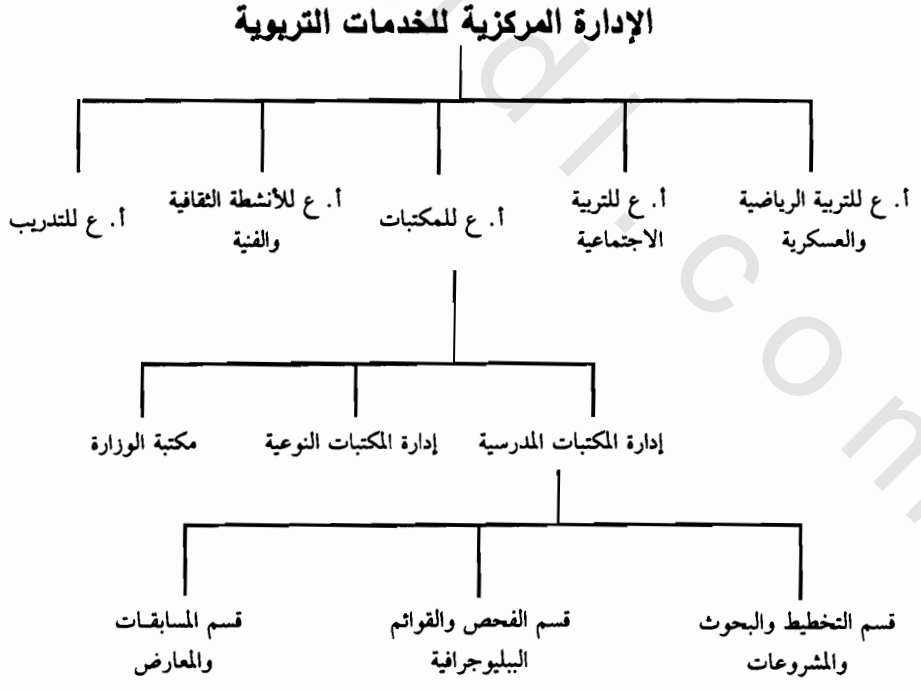

ولكل قسم من هذه الأقسام أهدافه ومسئولياته واختصاصاته فى مجال المكتبات المدرسية.

القوى البشرية:

يتطلب العمل فى المكتبات المدرسية توافر قدرات ومهارات معينة فى إخصائى المكتبات، حتى يستطيع النهوض بأعباء وظيفته التى تجمع بين العمل المكتبى والعمل التعليمى والتربوى فى وحدة متكاملة. وعلى ذلك فمن المفروض أن يتم إعداده وفقًا لهذا التصور خلال فترة دراسته للحصول على الدرجة الجامعية الأولى، إلا أن هذا لم يتحقق فى الوقت الحالى على الأقل.

ولقد ذكر من قبل أن عدد الإخصائيين العاملين فى المكتبات المدرسية حسب إحصاء عام ١٩٩٧م، يبلغ ٩٩٤٩، فى حين أن العدد المطلوب لتغطية جميع المدارس فى الجمهورية التى يبلغ عددها ٢٥٠٨٠ مدرسة يبلغ ٦٧٦٧ إخصائى مكتبات، وهو عدد كبير نسبيًا يمثل نسبة ٤٠٪، إلا أن القيادات المكتبية بالوزارة قد حاولت تنفيذ بعض الحلول للتغلب على هذا العجز، منها إسناد المكتبات بالمدارس الابتدائية (التى يخلو معظمها من إخصائى مكتبات متفرغ) إلى أحد المدرسين الذين لديهم استعداد لهذا العمل نظير تخفيض جدولهم الدراسى ست حصص أسبوعيًا، وإذا تعذر ذلك فيمنح مقابلاً ماديًا نظير إشرافه على المكتبة.

ونظرًا لهذا العجز الصارخ فى عدد الإخصائيين اللازمين للعمل فى مكتبات المدارس، فإن الوزارة تلجأ إلى القوى العاملة التى تقوم بتعيين خريجى الأقسام الأخرى من كليات الآداب، وبصفة خاصة خريجى أقسام الفلسفة والاجتماع واللغات الشرقية واللغات القديمة، كما تم فى السنوات الأخيرة تعيين عدد من خريجى جامعة الأزهر، بل إن الأمر تطور فى المحليات بالمحافظات المختلفة إلى تعيين إخصائى مكتبات من خريجى كليات ومعاهد أبعد ما تكون عن الدراسات الإنسانية التى تمكنهم من العمل بالمكتبات المدرسية، أو من التكيف بشكل أو

بآخر مع العمل المكتبى والتربوى. ومن أمثلة ذلك: تعيين عدد من خريجى كليتى التجارة والحقوق، ومعهدى التعاون والكفاية الإنتاجية. وقد تنبهت الوزارة إلى ذلك فصدر القرار الوزارى رقم (٣٣٩) لسنة ١٩٨٩م، ينص على قصر التعيين فى وظيفة إخصائى مكتبات على الحاصلين على التخصصات التالية مرتبه طبقًا لأفضليتها:

- بكالوريوس تربية - شعبة وسائل ومكتبات.
- ليسانس كلية الآداب - جميع الأقسام (ويفضل خريجى قسم وثائق ومكتبات).
- الدبلومات المتخصصة فى المكتبات.

وبالنسبة للتخصصات فى مجالات أخرى غير المكتبات يتم إعداد البرامج التدريبية اللازمة لهم حتى يمكن العمل فى المكتبات المدرسية، وتلجأ بعض المديريات التعليمية إلى إلحاق الإخصائيين الجدد مع إخصائيين قدامى لمدة تكفى لتدريبهم ميدانيًا خلال العمل الفعلى. ويتم توزيع الإخصائيين طبقًا للمعدلات التى صدرت بالنشرة العامة رقم (٧) لسنة ١٩٩٠م السابق الإشارة إليها بشأن المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية المصرية، حيث تم تحديد هذه المعايير وفقًا لعدة اعتبارات، من أهمها: عدد التلاميذ المقيدين بالمدرسة، وعدد ساعات فتح المكتبة، ودور المكتبة وفعاليتها فى البرنامج التعليمى والتربوى.

وإذا كانت هذه المعايير قد ركزت على عدد العاملين بكل مكتبة مدرسية تبعًا لمرحلتها، فإنها لم تتناول عدد الموجهين والمشرفين، إذ إن هذا يخضع للهيكل التنظيمى للعاملين على مستوى كل إدارة تعليمية، الذى يختلف من إدارة إلى أخرى. وتحدد الوزارة أعداد الوظائف اللازمة ومسمياتها بالنسبة لديوان عام الوزارة، وأجهزة المديريات والإدارات التعليمية، وتتغير هذه المعدلات من آن لآخر، تبعًا للتوسع فى التعليم وزيادة عدد المدارس، فضلاً عن استحداث إدارات تعليمية جديدة.

أثاث وأجهزة المكتبات المدرسية:

منذ نشأة المكتبات المدرسية بصورتها الحديثة فى مصر عام ١٩٥٦م، اهتمت الوزارة بتزويدها بقطع الأثاث اللازمة وفقًا لمواصفات ومعايير معينة نص عليها كتاب (الأثاث الحديث للمكتبات المدرسية) الصادر فى مارس ١٩٥٧م. كما قامت بتخصيص موازنة مناسبة أفرد لها بند خاص فى بنود الميزانية ابتداء من العام الدراسى ١٩٥٨/٥٧م، إلا أنه أدمج فى بند الأثاث المدرسى عام ١٩٦١م، مما أدى إلى إهمال تزويد المكتبات بالأثاث، وصرف جميع البند فى الأثاث المدرسى، مثل: مقاعد التلاميذ وتجهيزات الفصول.

ولهذا أصبحت المكتبات تعانى من نقص قطع الأثاث اللازمة لنموها وتوسعاتها، كما أن ارتفاع أسعار الأثاث المصنّع من الأخشاب طبقًا للمواصفات التى وردت بكتاب (الأثاث الحديث للمكتبات المدرسية)، أدى إلى استحالة تنفيذه بعد ارتفاع أسعار الأخشاب وزيادة تكلفة تصنيعها مع قلة الإمكانات المالية.

ومن هنا أصدرت الوزارة مواصفات جديدة للأثاث المكتبى راعى البساطة وقوة التحمل ومناسبة تكلفة تصنيعه، وصدرت هذه المواصفات فى كتاب خاص بعنوان: (الأثاث النموذجى للمكتبات المدرسية)، ووزع على جميع المديريات والإدارات التعليمية لتنفيذ هذه المواصفات عند تزويد المكتبات بالأثاث اللازم، كما تم تخصيص بند خاص فى الموازنة لتدبير قطع الأثاث اللازمة. كما ازدادت حصيلة رسوم المكتبات المدرسية، التى تحصل من التلاميذ والطلاب وفق مستويات كل مرحلة، مما وفر بعض التمويل المناسب للمكتبات بكل مدرسة على حدة. ومما هو جدير بالذكر أن المدارس الجديدة التى تقوم هيئة الأبنية التعليمية ببنائها، والتى تقدر بحوالى ١٥٠٠ مدرسة سنويًا، حيث بنى حتى الآن ٧٥٠٠ مدرسة جديدة منذ عام ١٩٩٢م حتى عام ١٩٩٧م، تزود بجميع الأثاث المدرسى بما فيه أثاث المكتبات، ولذلك أصبح إنشاء المكتبات بالمدارس الجديدة لا يشكل عبئًا على العاملين بالمكتبات.

أما بالنسبة للأجهزة التى تزود بها المكتبات المدرسية، ويقصد بها أجهزة العروض الضوئية والصوتية، فإنه منذ عام ١٩٧٠م بدأ مفهوم المكتبة الشاملة التى تقتنى كافة أوعية المعلومات من تقليدية وغير تقليدية، وحصل تقارب وتناسق بين الوسائل التعليمية والمكتبات، ومن ثمّ نما الاتجاه إلى تزويد المكتبات المدرسية بأجهزة العروض اللازمة للاستفادة من المقتنيات غير المطبوعة فى المكتبات (انظر المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية للتعرف على نوعيات وأعداد هذه الأجهزة).

وفى إطار خطة الوزارة الخاصة بالتطوير التكنولوجى، فقد تم تزويد ١٠٠٠ مدرسة ستزداد هذا العام إلى ٢٠٠٠ مدرسة بأجهزة الحاسبات الآلية المتصلة بشبكات المعلومات، مثل: شبكة الإنترنت، علاوة على نظام الفيديو كونفرس لكافة المديريات التعليمية. ومما لا شك فيه أن الاهتمام بشبكة المعلومات التى أنشأتها الوزارة، وجعل مراكزها فى المكتبات المدرسية سوف يطور من خدمات هذه المكتبات، ويمكّنها من تقديم خدمات معلومات متطورة للتلاميذ والطلاب، فضلاً عن أعضاء الهيئات التدريسية، كما يزيد من وعى العاملين بالمكتبات بالنظم الحديثة للمعلومات التى أصبحت من أهم الضروريات التعليمية والتربوية والتثقيفية.

مجموعات المواد بالمكتبات المدرسية:

للمكتبات المدرسية المصرية تاريخ طويل فى تقويم واختيار الكتب التى تزود بها المكتبات على اختلاف مراحلها. ولقد بدأ هذا التاريخ منذ عام ١٩١٠م، حين فرض دنلوب (المستشار الإنجليزى بوزارة المعارف) الرقابة على المطبوعات التى تدخل المدارس، ثم صدر القرار رقم(٦٤٣٦) لسنة ١٩٤٥م بتشكيل لجنة لاختيار الكتب والمجلات للمكتبات التابعة للوزارة، وفى عام ١٩٥٠م تكونت لجنة دائمة لتقرير الكتب والمجلات بمكتبات المدارس بالقرار رقم (٩٢٣٠).

ومنذ ذلك التاريخ، ووفقًا لتطور المكتبات المدرسية ووضعها، صدرت عدة

قرارات ونشرات عامة وتعليمات بشأن تزويد المكتبات المدرسية بالكتب. ولعل أهم هذه النشرات، النشرة العامة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٢م بشأن إجراءات فحص الكتب والدوريات وخطوات تزويد مكتبات المدارس بها. ولقد تضمنت هذه النشرة أهم أسس اختيار الكتب، ومنها: سياسة المجموعات، وأغراض الاختيار، وبيان إجراءات الاختيار.

كما صدرت عدة قرارات وزارية تحدد قيمة مكافآت فحص الكتب والمجلات لرفع قيمة المكافآت حتى تتمشى مع ارتفاع الأسعار، ولترغيب الفاحصين فى عملية الفحص والإقبال عليها.

وتصدر الإدارة العامة للمكتبات بالوزارة قائمة ببليوجرافية سنوية بالكتب الصالحة التى يختار منها لتزويد مكتبات كل مرحلة من المراحل. وهى قائمة ملزمة، بمعنى أن المدارس ليس من حقها شراء كتب من خارج هذه القوائم، وذلك لضمان عدم تزويد المكتبات بكتب ومطبوعات تحتوى على شوائب سياسية أو دينية. وإذا رأت المدرسة التزود بالكتب من خارج القوائم، فيجب أن ترسل إلى الوزارة هذه الكتب لإخضاعها للفحص، ومن ثمّ تقرير مدى صلاحيتها للمكتبات المدرسية.

وتحرص الوزارة على تجميع هذه القوائم كل خمس سنوات، ومرة أخرى كل عشر سنوات.

ولقد صدرت القائمة الببليوجرافية للعام الدراسى (٩٧/١٩٩٨م) تشتمل على ٢٤٨١ كتابًا لجميع المراحل التعليمية على النحو التالى (٩٦٦ كتاب للتعليم الثانوى العام ـ ٧٩ كتابًا للثانوى الفنى طبقًا لتخصصاته، بالإضافة إلى الكتب الصالحة للثانوى العام ـ ٤٦٠ للتعليم الإعدادى ـ ٧١٤ للتعليم الابتدائى ـ المدارس التجريبية ٣٤ كتابًا ـ رياض الأطفال ٥٤ كتابًا ـ التربية الخاصة ٥ كتب ـ مكتبات المديريات والإدارات التعليمية ١٥٩ كتابًا، بالإضافة إلى الكتب التى تختار من بقية كتب القائمة).

ويتم تمويل شراء الكتب والمطبوعات، وبقية المواد المكتبية من حصيلة رسوم المكتبات المدرسية، التى تحصّل من كل تلميذ وطالب بالمراحل التعليمية المختلفة سنويّا طبقًا للمرحلة التعليمية، وذلك على مستوى المدرسة. أما على مستوى المديرية أو الإدارة التعليمية، فيتم التمويل من المخصصات المالية فى الموازنة العامة للدولة المرصودة للمديرية أو الإدارة، بالإضافة إلى نصيب المديرية أو الإدارة من حصيلة رسوم المكتبات المدرسية.

كما تقوم الإدارة العامة للوسائل التعليمية، ومركز التطوير التكنولوجى بتزويد المدارس بأجهزة العرض والمواد غير المطبوعة، وبرامج الكمبيوتر التى يمكن استخدامها لأغراض التدريس والبحث.

مهرجان القراءة للجميع:

فور إعلان السيدة الجليلة **سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية** عن بدء مهرجان القراءة للجميع، بادرت المكتبات المدرسية بالترويج له، والاشتراك الفعال فى تنفيذه، وفق أسس مكتبية وتربوية سليمة تضمن وصول الخدمة إلى جميع فئات المجتمع بدءًا بالأطفال والنشء، ثم إلى الأسرة. ولقد وضعت الأسس الكفيلة والإجراءات اللازمة لتنفيذ المهرجان بصورة فعالة ومؤثرة، تحقق الأهداف التالية:

- تنمية الحماس للقراءة والعلم وتشجيع الأطفال وأسرهم على ارتياد المكتبات، والاستفادة من إمكاناتها المادية والبشرية.

- غرس عادة القراءة لدى الأطفال فى سنوات نموهم الأولى، حتى ترسخ لديهم وتصبح عادة يومية من الصعب التخلص منها.

ولقد ازداد عدد المكتبات المشاركة خلال السنوات السبع الماضية من عمر المهرجان من ٥٢١ مكتبة فى سنته الأولى ١٩٩١م، إلى ٩٢٣٦ مكتبة مدرسية عام ١٩٩٧م، أى تضاعف عدد المكتبات فى المهرجان أكثر من ست عشرة مرة خلال هذه السنوات السبع.

ولم تقتصر هذه المكتبات على مكتبات المدارس الابتدائية فقط، بل تعدتها إلى المدارس الإعدادية والثانوية، وعلى ذلك دخلت طائفة جديدة وهم الشباب إلى زمرة المستفيدين من خدمات المكتبات المشاركة فى المهرجان، بالإضافة إلى أطفال المدارس الابتدائية الذين بدأ بهم المهرجان. ومن ثمّ زادت أعداد الزيارات (أى التردد على المكتبة) من ٦,٦١٠,٩٨٧ عام ١٩٩٣م إلى ١٨,٨١٦,٠٠٠ عام ١٩٩٧م، كما زاد عدد الكتب المتداولة فى المكتبات سواء بالاستعارة الداخلية أم الخارجية من ١١,٣٨٢,٥٥٨ عام ١٩٩٤م إلى ١٩,٩٩٤,٧٠٥ عام ١٩٩٧م.

ويمكن استخلاص بعض المؤشرات الإيجابية التى يمكن أن تدل على مدى نجاح إسهام المكتبات المدرسية فى مهرجان القراءة للجميع فيما يلى:

أولاً: أن عدد المكتبات قد ازداد زيادة كبيرة خلال المهرجان، وتنوعت هذه المكتبات بين القرى والمدن وتوابع القرى.

ثانيًا: أن عدد الكتب أيضًا زاد بنسبة كبيرة لتلبية احتياجات القراءة، وكان من أثر ذلك ازدياد حجم مشتريات المكتبات المدرسية من الكتب، مما أثر على حركة نشر الكتب، خاصة كتب الأطفال التى تنافس الناشرون فى إخراجها إخراجًا أنيقًا يتمشى مع تكنولوجيا الطباعة الحالية.

ثالثًا: ارتفع اقتناع القيادات التعليمية والتربوية بأهمية المكتبة المدرسية داخل المجتمع المدرسى، وضرورتها التربوية والتعليمية، مما أدى بالتالى إلى إبداء المرونة الكافية لتقديم العون للمكتبات المدرسية، وتوفير الموازنات اللازمة لها، والتى تحقق بعضًا من احتياجاتها.

رابعًا: ازداد اهتمام التلاميذ والطلاب بالقراءة الحرة، سواء أكانت متصلة أم غير متصلة بالمناهج الدراسية، مما أدى إلى توسيع آفاقهم الذهنية، وزيادة قدراتهم التعبيرية والابتكارية نتيجة لحصولهم على المعلومات التى يحتاجون إليها.

ولقد اشتملت خطة الأنشطة المكتبية والتربوية للمكتبات المشاركة فى المهرجان

على الكثير من البرامج التى تعمق أهداف المهرجان، وتحفز النشء والشباب لارتياد المكتبة وانتقاء ما يرغبون فى قراءته.

الخلاصة:

للمكتبات المدرسية المصرية تاريخ طويل من الإسهام الجدى والفعال فى العملية التعليمية والتربوية. حقيقة ظلت لمدة طويلة كنشاط خارجى للمناهج الدراسية المقررة، ولكن منذ بدأ الاعتراف بأهمية تطوير التعليم والبعد عن الطرق التقليدية للتعليم التى تعتمد على التلقين والحفظ، والدعوة إلى الأخذ بالطرق التعليمية الحديثة التى تعتمد على جهود المتعلم ذاته فى الحصول على المعرفة والمعلومات من مصادر متعددة، وواكبت هذه الدعوة ظهور شعار التعليم المستمر الذى يتم عن طريق اكتساب المتعلم مهارات التعلم الذاتى والرجوع إلى المصادر المختلفة للحصول على المعلومات التى يريدها.. منذ ذلك التاريخ اختلفت النظرة إلى المكتبات المدرسية، وأصبحت من أهم ضرورات تطوير التعليم وأساليبه المختلفة.

وأخذًا بمبدأ النمو والتطور أصبح للمكتبات المدرسية رصيد متضخم من القرارات والتشريعات التى تتطور هى الأخرى لمواكبة التغيرات التعليمية والتربوية والإدارية، كما أن لها تقاليد معترف بها تنتشر بين العاملين بها، يحافظون عليها، ويطورونها على مدى الأيام.

وأخيرًا وليس آخرًا، فإن المكتبات المدرسية هى الركيزة الأساسية لتطوير التعليم، وتنشئة الطلاب وإعدادهم إعدادًا متكاملاً من كافة النواحى، وتطوير وتنمية مهاراتهم وقدراتهم.

وفى الختام.. فإننا نتطلع إلى ازدهار المكتبات المدرسية وتقدمها بما يتناسب مع أهميتها وضرورتها.